كان الكل لا يكون بعضا او دخل من حلف لا يدخل الدار طاق الباب لم يحنث
لانه لم يدخلها بجملته او حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه ان من
غزلها لم يحنث لانه لم يلبس ثوبا كله من غزلها او حلف لا شرب ماء هذا الانا
فشرب بعضه لم يحنث لانه لم يشرب ماءه وانما شرب بعضه بخلاف ما لو
حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب بعضه فانه يحنث لان شرب جميعه ممتنع
فلا ينصرف اليه يمينه وكذا لو حلف لا يأكل الخبز ولا يشرب الماء فانه يحنث ببعضه
وان فعل المحلوف عليه مكرها او مجنونا او مغمى عليه او نائما لم يحنث على الاوفا
سيا او جاهلا احنث في طلاق وعتاق فقط لانهما حق ادمي فاستوى فيهما العمد
والنسيان والخطأ كالاتلاف بخلاف اليمين بالله تعالى وكذا الوعد هذا ان لم صدق
نفسه فيما ذكر خلافا لظنه يحنث في طلاق وعتاق دون يمين بالله تعالى وان فعل بعضه
اي بعض ما حلف لا يفعله لم يحنث الا ان ينويه او تدل عليه قرينة كما تقدم فيمن حلف لا
يشرب ماء هذا النهر وان حلف بطلاق او غيره ليفعلنه اي شيأ عينه لم يبر الا بفعله
كله فمن حلف ليأكلن هذا الرغيف لم يبر حتى يأكله كله لان اليمين تناولت فعل الجميع
فلم يبر الا بفعله وان تركه مكرها او ناسيا لم يحنث ومن يمتنع بيمينه كزوجته وقرابته اذا
قصد منعه نفسه ومن حلف لا يأكل طعاما فلطخه زيد فاكل طعاما طلخه زيد وغيره
حنث باب التاويل في الحلف بالطلاق او غيره ومعناه اي معنى
التاويل ان يريد بلفظه ما اي معنى يخالف ظاهره اي ظاهر لفظه كنيته بنسائه
طوالق بناته وبخوص فاذا حلف وتاول في يمينه نفعه التاويل فلا يحنث الا اذا
يكون ظالما بحلفه فلا ينفعه التاويل لقوله عليه السلام يمينك على ما يصدقك به
صاحبك رواه مسلم وغيره فان حلف ظالما لزيد عند كل شيء وله اي لزيد عنده
اي عند الحالف وديعة بمكان فحلف وتوى غيره اي غير مكانها او توى غيرها او توى
غير الذي لم يحنث او حلف من ليس ظالما بحلفه ما لزيد عاهنا وتوى مكانا غير مكانه
بان اشار الى غير مكانه لم يحنث او حلف على امرأته لاسرقن منى شيأ فخانته وهو
وتوى بها اي بنية الخيانة بحلفه الى السرقة لم يحنث في الظاهر لان التاويل المذكور ولان الخيانة ليست
سرقة فان نوى بالسرقة الخيانة او كان سبب اليمين الذي يهيجها الخيانة حنث باب
الشك

الشك في الطلاق اي التردد في وجود لفظه او عدده او شرطه متى شك في طلاق او
شك في شرطه اي شرط الطلاق الذي علق عليه وجودا كان او عدما لم تلزمه الطلاق
لانه شك طرأ على يقين فلا يزيله قال الموفق والورع التزام الطلاق وان تيقن الطلاق
وشك في عدده فطلقة عملا بالمتيقن ولمروط للشك وتباح المشكوك في طلاقها نالانا
له اي للشك لان الاصل عدم التحريم ويمنع من حلف لا يأكل تمرة معينة او نوعها اشتهت
بغير ما من اكل تمرة مما اشتهت به وان لم تمنعه يمينه لان الورعي فاذا قال لامرأتيه احداكما
طالق ونوى معينة طلقت المنوية لانه عينها بنيته فاشبه ما لو عينها بلفظه والا
ينو معينة طلقت من قرعت لانه لا سبيل الى معرفة المطلقة منهما عينا فشرعت
القرعة لانها مروي شرعي لاخراج المجهول لمن ملك احدهما اي احد زوجتيه بائنا
وانسيها فيقرع بينهما كما تقدم وجب تعيينها الى القرعة وان مات اقرع ورثته وان
نسي للزوج بان ذكر ان المطلقة المعينة المنسية غير التي قرعت رددت اليه اي
الى الزوج لانها زوجته لم يقع عليه منها طلاق بصريح ولا كناية ملك ترويج فلا عدة عليها
لانه لا يقبل قوله في ابطال حق غيره او علم ملكي القرعة بحالها لان قرعته حكم فلا يرفعه الزوج
وان قال لزوجتيه ان كان هذا الطائر غرابا فغلانة اي هند مثلا طالق وان كان
حماما فغلانة اي حفصة مثلا طالق وجهل الطائر لم تطلق لاحتمال كونه الطائر ليس غرابا
ولا حماما وان قال ان كان غرابا فغلانة طالق والا فغلانة ولم يعلم وقع باحداهما وتعين قرعة
وان قال لزوجته واجنبية اسمها هند احداكما طالق طلقت امرأته او قال لها
هند طالق طلقت امرأته لانه لا يملك طلاق غيرها ولذا لو قال لحماته وله بنات بنتك
طالق طلقت زوجته وان قال اردت الاجنبية دين لاحتمال صدقه لان لفظه يحتمله و
لم يقبل منه حكما لانه خلاف الظاهر الا بقرينة دالة على ارادة الاجنبية مثل ان زيد في
بذلك كلاما او يتخلص به من مكروه فيقبل لوجود دليله وان قال لمن ظنها زوجته انت
طالق طلقت الزوجة لان الاعتبار في الطلاق بالقصد دون الخطاب وكذا عكسه
بان قال لمن ظنها اجنبية انت طالق فبانت زوجته طلقت لانه واجهها بصريح الطلاق
باب الرجعة وهي اعادة مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير عقد
قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق دون الثلاث والعبد دون الثنتين

Copy Right Manchester University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)